

# الْبَحْرُ الْبَحْرِيُّ

مَجَلَّةُ فِكْرِيَّةٌ تُنْصِفُ سَنَوِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ

## بحوث ودراسات

- ❖ الأبوة من الرضاع: حكمها وأثارها  
ماجد بن محمد بن سالم الكندي  
محمد سعيد بن خليل المجاهد
- ❖ أثر تفریق الخطابي بين النعت والصفة في ترتيبه لوجوه الإعجاز في رسالته: "بيان إعجاز القرآن"
- ❖ النزعة الدينية في ديوان "أحدث الليل" لمحمد المقرن: دراسة تحليلية  
نورة حميد حمدي الكبيكي
- ❖ ضمان البضائع المنقولة بحرًا في الفقه الإباضي من خلال كتاب "بيان الشرع" للكندي (ت: 508هـ/1115م): دراسة تأصيلية تطبيقية  
محمود بن سعيد العويدي  
أنكح إيمان بوزنيتها
- ❖ الذمّة الماليّة للرّوَجَة العاملة: دراسةً تقويميةً  
زينب زكريا علي معاودة
- ❖ الأحاديث المردودة المشتملة على ثواب عظيم لعمل يسير في كتاب "المجرّوحين" للإمام ابن حبان  
محمد جهاد البنا  
فتح الدين بيانوني  
ليلي سوزانا شمسو
- ❖ التراث الفقهي السياسي عند الإباضية حول "الإمام": صفاته واختصاصاته  
سليمان بن حمد بن حميد الطوفي
- ❖ المصطلح في الفكر الإباضي ودوره الفاعل في وحدة المسلمين  
أحمد بن سالم بن موسى الخروصي
- ❖ منهج الحنفية في الجمع والفرق بين التصرف بكل من الوقف والوصية  
مهند فؤاد محمد استيتي
- ❖ نهضة قوائمها الموروث: بحثٌ في التكامل المعرفي  
خالد بن رشيد العديم
- ❖ Considering the *Maqāṣid al-Sharī'ah* (Objectives of Shariah) in Contemporary Zakat Collection and Distribution  
Abdulmajid Obaid Hasan Saleh  
Azman bin Mohd Noor  
Younes Soualhi

ISSN 1823-1926



9 771823 192005

الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْعَلَمِيَّةُ بِمَالِيزِيَا



# التَّجْدِيدُ

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

العدد السادس والخمسون

محرم 1446هـ / يوليو 2024م

المجلد الثامن والعشرون

## رئيسة التحرير

أ.د. رحمة أحمد الحاج عثمان

## مدير التحرير

د. منتهى أرتاليم زعيم

## المحرر التقني

أ.م. د. أدهم محمد علي حموية

## المحرر المشارك

د. نور سفيرة بنت أحمد سفيان

د. محمد أنور بن أحمد

## المحرر اللغوي

د. عبد الرحمن بن عبد الكريم العثمان

## هيئة التحرير

أ.د. علي صالح الشايع

أ.د. أكمل خضير عبد الرحمن

أ.د. أحمد راغب أحمد محمود

أ.م. د. عبد الرحمن حللي

د. عبد الرحمن الحاج

د. مروة فكري

د. همام الطباع

أ.د. أحمد إبراهيم أبو شوك

أ.داتين د. روسني حسن

أ.د. محمد أكرم لال دين

أ.د. يمني طريف خولي

أ.د. عاصم شحادة علي

أ.د. فؤاد عبد المطلب

أ.د. محمد أوزنشل

## الهيئة الاستشارية

محمد داود بكر — ماليزيا	عبد الرحمن بودرع — المغرب
فتحي ملكاوي — الأردن	حسن أحمد إبراهيم — السودان
عبد المجيد النجار — تونس	علي القرة داغي — العراق
محمد بن نصر — فرنسا	عبد الخالق قاضي — أستراليا
محمود السيد — سوريا	داود الحدابي — اليمن
محمد الطاهر الميساوي — تونس	نصر محمد عارف — مصر
مجدي حاج إبراهيم - ماليزيا	وليد فكري فارس - مصر

## Advisory Board

Mohd Daud Bakar, Malaysia	Abderrahmane Boudra, Morocco
Fathi Malkawi, Jordan	Hassan Ahmed Ibrahim, Sudan
Abdelmajid Najjar, Tunisia	Ali al-Qaradaghi, Iraq
Mohamed Ben Nasr, France	Abdul-Khaliq Kazi, Australia
Mahmoud al-Sayyed, Syria	Dawood al-Hidabi, Yemen
Mohamed El-Tahir El-Mesawi, Tunis	Nasr Mohammad Arif, Egypt
Majdi Haji Ibrahim, Malaysia	Waleed Fekry Faris, Egypt

© 2024 IIUM Press, International Islamic University Malaysia. All rights reserved.

ISSN 1823-1922 & eISSN: 2600-9609 التقييم الدولي

### Correspondence مراسلات المجلة

Managing Editor, *At-Tajdid*  
Research Management Centre, RMC  
International Islamic University Malaysia  
P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia  
Tel: (603) 6421-5074/5541  
E-mail: tajdidiium@iium.edu.my  
Website: <https://journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/Tajdid>

Published by:  
IIUM Press, International Islamic University Malaysia  
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia  
Phone (+603) 6421-5014, Fax: (+603) 6421-6298  
Website: <http://iiumpress.iium.edu.my/bookshop>

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها

# التحليل

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

المجلد الثامن والعشرون محرم 1446هـ / يوليو 2024م العدد السادس والخمسون

## المحتويات

7-5	رئيس التحرير	كلمة التّحرير
		<b>بحوث ودراسات</b>
51-9	ماجد بن محمد بن سالم الكندي محمد سعيد بن خليل المجاهد	■ الأبوّة من الرضاع: حكمها وآثارها
	هبة مجد الدين صباهي	■ أثر تفريق الخطابي بين النعت والصفة في ترتيبه لوجوه الإعجاز في رسالته: "بيان إعجاز القرآن"
78-53	محمد عبد اللطيف	■ النزعة الدينية في ديوان "أحدث الليل" لمحمد المقرن: دراسة تحليلية
114-79	نورة حميد حمدي الكبكي	■ ضمان البضائع المنقولة بحراً في الفقه الإباضي من خلال كتاب "بيان الشرع" للكندي (ت: 508هـ/1115م): دراسة تأصيلية تطبيقية
148-115	محمود بن سعيد العويدي أنكه إيمان بوزينته	■ الذمّة الماليّة للزّوجة العاملة: دراسة تقويمية
177-149	زينب زكريا علي معابدة	■ الأحاديث المردودة المشتبهة على ثواب عظيم لعمل يسير في كتاب "المجروحين" للإمام ابن حبان
206-179	محمد جهاد البنا فتح الدين بيانوني ليلى سوزانا شمسو	■ التراث الفقهي السياسي عند الإباضية حول "الإمام": صفاته واختصاصاته
234-207	سليمان بن حمد بن حميد الطوقي	■ المصطلح في الفكر الإباضي ودوره الفاعل في وحدة المسلمين
268-235	أحمد بن سالم بن موسى الخروصي	■ منهج الحنفية في الجفّع والفرق بين التصرف بكل من الوقف والوصية
310-269	مهند فؤاد محمد استيتي	■ نخضة قوائمها الموروث: بحثٌ في التكامل المعربي
350-311	خالد بن رشيد العديم	■ Considering the <i>Maqasid al-Shariah</i> (Objectives of Shariah) Zakat in Contemporary Zakat Collection and Distribution
373-351	Abdulmajid Obaid Hasan Saleh Azman bin Mohd Noor Younes Soualhi	

ترتيب البحوث في المحتويات حسب وصولها واستكمالها

Arranging the research papers in the contents according to their arrival and completion

## الذمة المالية للزوجة العاملة: دراسة تقييمية

## Financial Independence of Working Wives: An Evaluative Study

زينب زكريا علي معاينة\*

[قُدِّم للنشر 2024/01/27 - أرسل للتحكيم 2024/2/10 م - قُدِّم بعد التعديل 2024/06/07 - قُبِل للنشر 2024/06/28]

## ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة في جانبها النظري موضوع استقلال الذمة المالية للزوجة العاملة في الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الأردني، وما يتعلّق بتنظيم القضايا المالية في حال اختلاط أموال الزوجين، كما أنّها جاءت لتبيّن الواقع العملي لاستقلال الذمة المالية للزوجة العاملة في المجتمع الأردني من خلال دراسة اجرائية تكشف عن هذا الواقع من المنظور الفكري الاجتماعي، والمنظور الشرعي، والمنظور القانوني؛ وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والوصفي، وتوصلت في جانبها النظري إلى أنّ للزوجة العاملة ذمة مالية مستقلة في الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الأردني، وأنّ الزواج ليس سبباً لاندماج ذمتهم المالية؛ أمّا في الجانب العملي التطبيقي: فإنّ المنظور الفكري الاجتماعي يبيّن وجود عادات وتقاليد يشترك في تبنيها الرجال والنساء على حدٍ سواء تُشجّع حصول التمادي على بعض الحقوق المادية للزوجة العاملة، كما يشير إلى وجود بعض جوانب التقصير من قبل علماء الشريعة في بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بمال الزوجة العاملة، كما يشير إلى وجود تقصير قانوني يجعل التخصيص على استقلالية الذمة المالية للزوجة في قانون الأحوال الشخصية الأردني غير

\* عضو هيئة تدريس، أستاذ مشارك بكلية الشريعة، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، البريد الإلكتروني:

كافٍ لحماية حقوقها المادية، لذا لا بدّ من تشريع موادّ قانونيةٍ لمسألة "مشاركة الزوجة العاملة في الإنفاق" بعد أن أصبحت واقعاً يؤثّر على الاستقرار الأسريّ.

**الكلمات المفتاحية:** الذمة المالية، استقلالية الذمة المالية للزوجين، العلاقة المالية بين الزوجين، قانون الأحوال الشخصية..

### Abstract

This study in its theoretical part addresses the subject of the financial independence of a working wife in Islamic Sharia and Jordanian Personal Status Law, as well as issues related to ordering financial matters in the event of commingling of the spouses' fund. It also aims to illustrate the practical reality of the financial independence of working wives in Jordanian society through an empirical study that reveals this reality from social, intellectual, legal, and Sharia perspectives. The study employs inductive and descriptive methodologies, it concluded, in its theoretical part, that a working wife has an independent financial liability, in both Sharia and in the Jordanian Personal Status Law, and that marriage is not a reason for merging their financial liabilities. In its practical part, the study concluded that social and intellectual perspective indicates the existence of customs and traditions adopted by both men and women that encourage some overreach concerning the material rights of working wives. The study also highlights some shortcomings of Sharia scholars in clarifying the rulings related to the finances of working wives, and legal deficiencies that make the stipulation of financial independence for wives in the Jordanian Personal Status Law insufficient to protect their material rights. Therefore, it is necessary to legislate legal provisions concerning the participation of working wives in financial expenditures, since this issue has become a reality affecting family stability

**Keywords:** Financial Disclosure, Financial Independence of Spouses, Financial Relationship between Spouses, Personal Status Law.

### مقدّمة

خلق الله الخلق من نفسٍ واحدةٍ، وخلق من هذه النفس زوجها فقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ  
 اتَّفِقُوا رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً  
 وَاتَّفِقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: 1)، وجعل  
 السكّن من أهمّ مقاصد العلاقة بين الزوجين، ومن أجل تحقيق الاستقرار الأسريّ فقد  
 أرسى منظومة الحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين، ومن بين الحقوق التي أعطاهما للفرد  
 بوصفه إنساناً "حقّ التملك والتصرف في المال" بكافّة صور وأساليب الكسب المشروع  
 إذا كان صادراً عن كامل الأهلية، لا فرق في ذلك بين الرّجل والمرأة، وبحكم طبيعة العلاقة

الرَّوْجِيَّة وما تحتويه من معاني التَّعاون، فقد أجبرتها ظروف الحياة أن تُسهم طوعاً أو كرهاً في بدل بعض ما لها، أو كُلِّه، في سبيل إعانة الرَّوْج على أعباء الأسرة؛ وقد تُقدم على ذلك دون أن تمتلك أي مستندٍ رسميٍّ أو عرقيٍّ يثبت إنفاقها الماديِّ؛ فالعلاقة الرَّوْجِيَّة تشكُّلٌ مانعاً أدبياً يحول دون مطالبتها الرِّسميَّة بحقِّها فضلاً عمَّا تُثيره مثل هذه المطالبات من عدم الثِّقة في الرَّوْج، ممَّا يولِّد الشِّقاق بينهما ويُحدث الخللَ بميزان المودَّة والسَّكينة المرتبطة بالمقاصد المرجوَّة من الرَّوْج، فكيف يُمكن ضبط القضايا الماليَّة بين الرَّوْجين؟ وما هي الأسباب التي تحوّل دون ضبط هذه العلاقة؟، هل هي شرعيةٌ أم قانونيَّة أم اجتماعيَّة؟ هذا ما سيتمُّ تناوله في هذه الدِّراسة وفق الآتي:

### مشكلة الدِّراسة:

إنَّ طبيعة العلاقة الرَّوْجِيَّة تقتضي ضرورة التَّعاون المستمرِّ بين الرَّوْجين، وغالباً ما يكون دون أن تمتلك الرَّوْج مستنداً رسمياً أو عرفياً يثبت حقِّها الماديِّ، ممَّا يزيد من المشكلات الأسريَّة، وقد جاءت هذه الدِّراسة -التي تعتمد على تقويم الواقع من أجل تحديد نقاط القوَّة والضعف ومحاولة تقديم الحلول اللازمة- للإجابة على سؤالٍ رئيسيٍّ هو:

ما الواقع العمليُّ لاستقلال الذمة المالية للزوجة العاملة في المجتمع الأردنيّ لدى عينة

الدِّراسة المستهدفة؟

ويتفرَّع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما واقع استقلال الذمة المالية للزوجة العاملة في المجتمع الأردنيّ من منظورٍ فكريّ

اجتماعيٍّ لدى أفراد عينة الدِّراسة؟

2. ما واقع استقلال الذمة المالية للزوجة العاملة من منظورٍ شرعيٍّ لدى أفراد عينة الدِّراسة؟

3. ما واقع استقلال الذمة المالية للزوجة العاملة في المجتمع الأردنيّ من منظورٍ قانونيٍّ

لدى أفراد عينة الدِّراسة؟

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. الوقوف على الواقع العملي للذمة المالية للزوجة العاملة في المجتمع الأردني بأبعاده الفكرية والاجتماعية والشرعية والقانونية.
2. توجيه أنظار المختصين الشرعيين والقانونيين للواقع العملي للذمة المالية للزوجة العاملة في المجتمع الأردني من أجل تقويم الواقع وتقديم الحلول اللازمة في هذا المجال.

## أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في الآتي:

1. بيان الواقع العملي لاستقلال الذمة المالية للزوجة العاملة في المجتمع الأردني لدى عينة الدراسة المستهدفة؟
2. بيان واقع استقلال الذمة المالية للزوجة العاملة في المجتمع الأردني من منظور فكري اجتماعي لدى أفراد عينة الدراسة؟
3. بيان واقع استقلال الذمة المالية للزوجة العاملة من منظور شرعي لدى أفراد عينة الدراسة؟
4. بيان واقع استقلال الذمة المالية للزوجة العاملة في المجتمع الأردني من منظور قانوني لدى أفراد عينة الدراسة؟

## الدراسات السابقة:

### أولاً: الدراسات الشرعية:

1. الاستغلال المالي للزوجة العاملة "دراسة فقهية مقارنة"، للدكتورة إيمان عصر. تناولت فيه جوانب عدة من الأحكام الشرعية المتعلقة بجوانب استغلال مال الزوجة العاملة نحو: إجبارها على اقتسام راتبها، أو استغلال ما كان حقاً شرعياً لها كالمهر أو الذهب أو إجبارها على ترك العمل أو التقاعد.

2. عمل الزوجة وأثره على العلاقات المالية بين الزوجين "دراسة فقهية مقارنة"، للدكتورة فاطمة مشعل، تناولت فيه جوانب عدّة من الأحكام الشرعية المتعلقة بعمل الزوجة وأثره على العلاقات المالية بين الزوجين لم يتناول البحثان الجوانب القانونية، وليس في دراستهما جانب تقويمي للواقع المالي للزوجة العاملة، على عكس هذه الدراسة فإنها:

- تبين أحكام الذمة المالية للزوجة العاملة في الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الأردني
- تبين واقع الذمة المالية للزوجة العاملة من خلال إجراء دراسة تقويمية من منظورات فكرية اجتماعية شرعية وقانونية.

#### ثانياً: الدراسات الشرعية والقانونية:

1. عمل الزوجة وأثره على النفقة والذمة المالية (دراسة شرعية - قانونية) م.م. رنا صادق، تناولت الباحثة مشروعياً عمل المرأة في الموثيق والمعاهدات الدولية والشرعية الإسلامية والدستور والعراقي وأثر عمل الزوجة على حقها في النفقة والذمة المالية المستقلة، وتأثير عمل الزوجة على الذمة المالية للزوجة.
2. الثروة المشتركة المتكوّنة بعد الزواج (دراسة فقهية قانونية)، للباحث عبد الله محمد عبد الله مختار، بإشراف د. مأمون الرفاعي. تناول فيه: عقد الزواج وأثره في تنظيم الثروة المشتركة شرعاً وقانوناً، وأبرز مسائل النزاع القضائية المتعلقة بالثروة المشتركة لم يتناول البحثان دراسة تقويمية للواقع المالي للزوجة العاملة؛ بينما هذا البحث:

  - يبيّن أحكام الذمة المالية للزوجة العاملة في قانون الأحوال الشخصية الأردني
  - يبيّن واقع الذمة المالية للزوجة العاملة من خلال إجراء دراسة تقويمية تطبيقية من المنظورات الفكرية الاجتماعية، الشرعية، القانونية.

**منهج الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال: تتبع آراء الفقهاء من مظانها للخروج بالحكم الشرعي وللخروج بالمنهج الوصفي وذلك: للكشف عن واقع الذمة المالية للمرأة العاملة في المجتمع الأردني، وفيما يلي تفصيل البحث والله ولي التوفيق.

**تمهيد: مصطلحات البحث****مفهوم الذمة لغة واصطلاحاً:**

الذمة المالية مصطلح مركب من وصفين: "الذمة" و"المال" وفيما يلي بيان لمفهوميهما لغة واصطلاحاً.

**مفهوم الذمة لغة:**

الدال والميم المشددة في اللغة أصل واحد وهي بالكسر للعهد، وتطلق أيضاً على معان عدة منها الكفالة، والضمان، والأمان، والحرمة، والحق؛ والذم بكسر الميم ما يذم الرجل على إضاعته من عهد<sup>1</sup> ويفهم من هذه التعريفات أن الذمة تطلق على محال الالتزام التي يذم صاحبها بتضييع ما أزم بحفظه منها

**مفهوم الذمة اصطلاحاً:**

عرفت الذمة في الاصطلاح بأنها: وصف يصير الشخص به أهلاً للإيجاب والاستيجاب<sup>2</sup>؛ أي صالحاً لأن يكون له حقوق وعليه واجبات<sup>3</sup>؛ واعتراض على هذا التعريف بأنه جعل

<sup>1</sup> محمد بن مكرم بن علي ابن منظور (توفي 711هـ)، لسان العرب، (بيروت: ط3، 1414هـ)، ج12، ص220-221.

<sup>2</sup> علاء الدين عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للبيروني، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط3، 1417هـ/1997م)، ج4، ص394.

<sup>3</sup> عبد الرزاق أحمد السنهوري، مصادر الحق في الفقه الإسلامي، (مصر، دار الفكر، د. ت)، ج1، ص20.

معنى الذمة مطابقاً لمعنى أهلية الوجوب<sup>1</sup>، ويُردُّ على هذا أنَّ أهلية الوجوب مبنية على قيام الذمة فلا تثبت هذه الأهلية إلا بعد وجود ذمة صالحة<sup>2</sup> وهذا المعنى جعله الشرع مبيناً على أمورٍ منها البلوغُ، فلا ذمة للصغير، ومنها الرشدُ فمن بلغ سفيهاً فلا ذمة له<sup>3</sup>؛ وعرفت أيضاً بأنّها: معنى شرعيّ مقدّر في المكلف قابلٌ للإلزام والالتزام<sup>4</sup>؛ أي صالحاً لأن تكون له حقوقٌ وعليه واجباتٌ، واعتراض على هذا التعريف بأنّه جعل معنى الذمة مطابقاً لمعنى أهلية الأداء المشتركة لصحة التصرفات ونفاذها<sup>5</sup>؛ وعرفت بأنّها: محل اعتباري في الشخص تشغله الحقوق التي تتحقّق عليه<sup>6</sup>، وهذا التعريف يبيّن أنّ تصوّر محلّ الذمة افتراضي لا وجود له في الأصل، كما أنّه يثبت لأشخاصٍ حقيقيين أو اعتباريين تشغلهم الحقوق مهما كان سببها، كما أنّه يبيّن فائدة هذا الافتراض؛ فلولا تعلّق الحقّ والانشغال بالحقوق في المحلّ لما احتجنا الى افتراضه.

### مفهوم المال لغةً واصطلاحاً:

مفهوم المال لغةً: هو ما يملك من الأعيان، وأكثر ما يُطلق المال عند العرب على الإبل؛ لأنّها أكثر أموالهم<sup>7</sup>.

مفهوم المال اصطلاحاً: المال في اصطلاح الفقهاء محلّ خلاف، فالجمهور عرّفوه بأنّه: "ما كان له قيمة ماديّة بين الناس، وجازاً شرعاً الانتفاع به في حال السعة والاختيار"<sup>8</sup>

<sup>1</sup> نوح علي القضاة، إبراء الذمة من حقوق العباد، (عمان: دار البشير، (ط1)، 1996م)، ص32.

<sup>2</sup> البخاري، علاء الدين، كشف الاسرار، ج4، ص239.

<sup>3</sup> القرافي، شهاب الدين أحمد، الفروق، (بيروت: دار احياء الكتب العربية، 1344هـ)، ج3، ص231.

<sup>4</sup> المصدر نفسه.

<sup>5</sup> نوح علي القضاة، إبراء الذمة من حقوق العباد (عمان: دار البشير، (ط1)، 1996م)، ص32.

<sup>6</sup> مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الى نظرية الالتزام، (دمشق: دار القلم، (ط1)، 1999م)، ص201.

<sup>7</sup> أحمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (مصر: المكتبة العصرية، (ط1)، 1996م)، ص302.

<sup>8</sup> محمد بن يوسف العبدري، (ت 897هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، (بيروت: دار الكتب العلمية، (ط1)،

1994م)، ج4، ص182.

وعند الحنَفِيَّة: هو كُلُّ ما يُمكن حيازته وإحرازه وينتفع به عادة<sup>1</sup>. ولعلَّ تعريف الأحناف هو الأنسب في عصرنا الحاضر فقد توسَّعت دائرة الأموال لتشمل أشياء لم تكن تُعدُّ من المال السَّابق نحو الأشياء المعنويَّة.

### مفهوم الدَّمة الماليَّة باعتباره وصفًا مركَّبًا:

إذا كانت الدَّمة في الفقه الإسلاميَّ وصفًا يصدُر عنه الحقوق والواجبات فإنَّه لا فرق بين كون هذه الحقوق لله تعالى أو للعباد، سواءً أكانت ماليَّة أم غير ماليَّة؛ فإنَّ أَصْفنا لفظ "ماليَّة" لهذه الحقوق أصبح الحديث مقصُورًا عليها؛ وبناءً على هذا يُمكن القول أنَّ المقصود بالدَّمة الماليَّة للزَّوجة العاملة هو: محلُّ اعتباريٍّ في الزَّوجة العاملة تشعُّله الحقوق والواجبات الماديَّة التي تتحقَّق عليها.

## المبحث الأول: الجانب النَّظريُّ للدَّمة الماليَّة للزَّوجة العاملة.

ويَتضمَّن هذا المبحثُ مطلبين:

### المطلب الأول: الجانب النَّظريُّ الشرعيُّ للدَّمة الماليَّة للزَّوجة العاملة.

لا بدَّ من القول ابتداءً أنَّ الرَّجُلَ والمرأةَ كلاهما من خلق الله، وحديثُ الإسلام عنهما حديثٌ عن الإنسانيَّة الرِّفيعَة المشتركة من غير تمييزٍ بينهم، قال تعالى: ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (النساء: 1)، فقد خَلَقَ اللهُ الخلقَ من نفسٍ واحدةٍ وساوى بين شقِّي النَّفس البشريَّة في الحقوق والواجبات، فقال: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: 228)، فمَسْؤوليَّةُ الأُسرة وتصريفُ شؤونها يقع على عاتق الرَّوج والزَّوجة مع توزيع المهمات بما يتناسب مع طبيعة ومؤهلات كلِّ منهما، فالزَّوجة تحمِّلُ

<sup>1</sup> محمد بن أحمد السرخسي (ت 483هـ)، المسوط، (بيروت: دار المعرفة، د. ت)، ج 11، ص 79،

زين الدين بن إبراهيم، (ت 970هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (بيروت: دار الكتاب الإسلامي، د. ت)، ج 7، ص 227.

وَتَرْضَعُ وَتَسَهِّرُ وَتَكُدُّ لِرِعَايَةِ أُنْبَائِهَا، وَلَكِي تَتَفَرَّغَ لِأَدَاءِ وَظِيْفَتِهَا لِأَبَدٍ مِنْ تَوْفِيرِ الْحَمَايَةِ وَالرِّعَايَةِ لَهَا، وَتَوْفِيرِ حَاجَاتِهَا وَآلِي هِيَ مِنْ مَسْئُولِيَّاتِ الزَّوْجِ.

وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ الْإِسْلَامَ أَعْطَاهَا حَقَّ التَّمَلُّكِ وَحَقَّ التَّصَرُّفِ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا شُمُولُ الْخَطَابِ التَّشْرِيْعِيِّ لَهَا وَلِلرَّجُلِ بِوَصْفِ الْإِنْسَانِيَّةِ الَّتِي تُنَاطُ التَّصَرُّفَاتُ فِيهَا بِالْأَهْلِيَّةِ، لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ؛ وَقَدْ دَلَّتْ عَلَى هَذِهِ الْحُقُوقِ نِصُوصٌ كَثِيرَةٌ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى حَقِّهِمَا فِي التَّمَلُّكِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا كَتَبْنَا لِلنِّسَاءِ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا كَتَبْنَا﴾ (النساء: 32)، وَأَمَّا حَقُّهَا فِي التَّصَرُّفِ فَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ (النساء: 12)، فَالْنِّصْبُ الشَّرْعِيُّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَالَ الْمَوْرَثِ يُوْرَعُ مِنْ بَعْدَ قِضَاءِ دَيْنِ الْمَيِّتِ، وَبَعْدَ إِنْفَازِ وَصَايَاهُ الْجَائِزَةِ الَّتِي يُوصِي بِهَا فِي حَيَاتِهِ لِمَنْ أَوْصَى لَهُ بِهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ<sup>1</sup>؛ كَمَا أَنَّ النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ تَبَيَّنُ أَنَّ هَذَا الْحَقَّ لِلْمَرْأَةِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِ زَوْجِهَا وَلَا غَيْرِهِ، بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: "يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ خُلْيُكِنَّ، فَكُنَّ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "فَرَأَيْتُهُنَّ يَهُودِيَّاتٍ إِلَى آذَاهُنَّ وَخُلُوقِهِنَّ يَدْفَعْنَ إِلَى بِلَالٍ"<sup>2</sup>. وَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ إِذْنِ الزَّوْجِ لِلتَّصَرُّفِ<sup>3</sup>، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَبْلَ صِدْقَتِهِنَّ وَلَمْ يَسْأَلْ وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ مِنْهُنَّ عَمَّنْ هِيَ مِتْرُوجَةٌ أَمْ لَا وَعَمَّنْ أَدَنَ لَهَا زَوْجُهَا أَمْ لَا وَلَوْ كَانَ شَرْطًا لَدَكَرَهُ<sup>4</sup>.

وَمِنَ الْأَدَلَّةِ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ إِذْنِ الزَّوْجِ أَيْضًا مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ مَيْمُونَةَ

<sup>1</sup> تفسير الطبري ابن جرير الطبري (ت 310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (د. ن: دار التربية والتراث، د. ت) ج7، ص224-310.

<sup>2</sup> البخاري، صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب (والذين لم يبلغوا الحلم)، حديث رقم(5249)، مسلم، صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، باب صلاة العيدين وما يتعلق بها من أحكام، حديث رقم(884).

<sup>3</sup> ابن حجر، فتح الباري، ج5، ص318.

<sup>4</sup> بن قدامة، ت 541هـ.

بنت الحارث أخبرته أنها اعتقت وليده لها ولم تستأذن النبي ﷺ، فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه، قالت: أشعرت يا رسول الله، أتيي أعتقت وليدي؟ قال: "أو فعلت؟" قالت: نعم. قال: "أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك"<sup>1</sup> فالحديث يدل دلالة واضحة على أن ميمونة تصرفت بملكها قبل أن تستأذن النبي عليه السلام بذلك فلم يعب عليها.

ولذلك فإن من بلغ راشدًا من الرجال والنساء: "أيهما صار إلى ولاية ماله فله أن يفعل فيما له ما يفعل غيره من أهل الأموال وسواء في ذلك المرأة والرجل وذات زوج كانت أو غير ذات زوج، وليس الزواج من ولاية مال المرأة بسبيل"<sup>2</sup>، فلهما حق في التملك والتصرف في مالها كله أو بعضه بكافة صور وأساليب الكسب المشروع من بيع، وشراء، وإجارة، ومضاربة، وإعارة، ورهن...، ولها أن تُبرم العقود المالية بنفسها، وأن تُوكل في مالها، وأن تُضمّن غيرها، وأن تُخاصم الغير في حقوقها المالية أمام القضاء.<sup>3</sup>

وتصرف المرأة - متى ما كانت رشيدة - بمالها على سبيل المعاوضة كالبيع والإجارة ونحوه بغير إذن زوجها سواء أكان حاضرًا أم غائبًا جائز شرعًا، وهو ما انعقد الإجماع عليه.<sup>4</sup> وأما تصرفها بمالها بغير عوض كالصدقة أو الهبة بجميع مالها أو بعضه دون إذن الزوج فهو جائز أيضًا عند جمهور الفقهاء من الحنفية<sup>5</sup> والشافعية<sup>6</sup>، والراجح عند الحنابلة<sup>7</sup>، وأدلة ذلك من الكتاب وصحيح السنة كثيرة، وقد سبق بيان أبرزها في هذه الدراسة.

<sup>1</sup> البخاري، صحيح البخاري، كتاب الهبة، باب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها إذا كان لها زوج، حديث رقم (2592)، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين حديث رقم (2314).

<sup>2</sup> محمد بن إدريس الشافعي (150-204)، أحكام القرآن، (مصر: مكتبة الخانجي، 1994)، ج 2، ص 137.

<sup>3</sup> نعيرات، أيمن، الذمة المالية للمرأة في الفقه الإسلامي، (رسالة ماجستير في جامعة النجاح الوطنية)، نابلس، 2009.

<sup>4</sup> المرجع السابق.

<sup>5</sup> السرخسي، المبسوط، ج 30.

<sup>6</sup> النووي محيي الدين بن شرف النووي (ت 676هـ)، المجموع شرح المهذب، (مطبعة التضامن: 1344هـ) ص 244.

<sup>7</sup> عبد الرحمن بن قدامة المقدسي (ت 682هـ)، الشرح الكبير على متن المقنع، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1983)،

وأما المالكيَّة<sup>1</sup> والحنابلة<sup>2</sup> في إحدى الروايتين فإنَّهم يشترطون إذنَ الرَّوِّجِ في مثل هذه التَّصَرُّفاتِ ويُحدِّدُه المالكيَّةُ إذا كانَ فيما زادَ على الثُّلثِ لا دونَ ذلك، والمقصدُ الأساسُ عندهم في هذا هو المحافظةُ على حقوقِ المرأةِ الماليَّةِ من الضَّياعِ، ويستدلُّونَ على ذلك بقوله عليه السَّلام "لا يَجُوزُ للمرأةُ أمرٌ في مالها إذا مَلَكَ زوجها عَصَمَتها"<sup>3</sup>، وقد قيَّدوا المنعَ بما زادَ على الثُّلثِ بالتَّصوُّصِ الوارِدَةِ في الوصيَّةِ<sup>4</sup>، وهذا الحديثُ كما يُقولُ ابنُ ماجه "ليسَ بثابتٍ ولا نَقولُ به، والقرآنُ يدلُّ على خلافه ثمَّ السُّنَّةُ ثمَّ الأثرُ ثمَّ المعقولُ"<sup>5</sup>، وهو عندَ الجُمهورِ محمولٌ على الاستحبابِ، فهو من بابِ حُسنِ العشرةِ بينَ الرَّوِّجِينِ حتَّى لا يقعَ الخصامُ والشِّقاقُ والتَّزاعُ<sup>6</sup>، وهو أدعى إلى استقرارِ الأسرةِ وهذه مصلحةٌ ظاهرةٌ نَدَبَتِ إليها عُمومُ أدلَّةِ الشَّريعةِ.

وقد أكَّدَ المجمعُ الفقهيُّ التَّابعُ لمنظَّمةِ المؤتمرِ الإسلاميِّ ذلكَ في قرارٍ جاءَ فيه (للزَّوجةِ الأهليَّةُ الكاملةُ والذِّمَّةُ الماليَّةُ المستقلَّةُ التَّامةُ، ولها الحقُّ المطلقُ في إطارِ أحكامِ الشَّرعِ بما تَكسبُه من عَمَلِها، ولها ثرواتها الخاصَّةُ، ولها حقُّ التَّمَلُّكِ وحقُّ التَّصَرُّفِ بما تملكُ، ولا سُلطانَ للرَّوِّجِ على مالها، ولا تَحْتَاجُ لإذنِ الرَّوِّجِ في التَّمَلُّكِ والتَّصَرُّفِ بما لها)<sup>7</sup>، وإن كانَ لَه أن يوجَّهها بما فيه صالحها أو في إطارِ النَّصيحةِ غيرِ الملزمةِ.

<sup>1</sup> محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب (ت 954هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (بيروت: دار الفكر، (3)، ج 7، 1939)، ص 103.

<sup>2</sup> ابن ابن قدامه، المغني، ج 4، ص 513.

<sup>3</sup> أبو داود، سنن أبو داود، كتاب الإجارة، باب في عطية المرأة بغير إذن زوجها، حديث رقم (3541) قال الهيثمي في الجمع: "رواه الطبراني، وفيه جماعة لم أعرفهم".

نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (القاهرة: مكتبة القدسي، د. ت)، ج 4، ص 315.

<sup>4</sup> محمد الخرشني، شرح الخرشني، (بيروت: دار الفكر، (ط3)، ج 7، 1317هـ)، ص 103.

<sup>5</sup> القرويني، ت 73هـ.

<sup>6</sup> محمد بن علي بن الشوكاني (ت 1250هـ)، نيل الأوطار، (مصر: دار الحديث، ج 3، 1993)، ص 414.

<sup>7</sup> مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، دولة الامارات العربية المتحدة.

أما فيما يتعلق بموضوع الذمة المالية المشتركة للزوجة العاملة مع زوجها في الشريعة الإسلامية فلا بد من القول أولاً: أنّ الشريعة الإسلامية أوجبت على الزوج بموجب عقد الزواج الإنفاق على زوجته لصيانتها عن الحاجة للتكسب<sup>1</sup>، ومن الفقهاء من يجعل النفقة عليها لكونها تفرغ نفسها للقيام بما عليها من واجب الرعاية لبيتها وزوجها وأولادها، وهو ما يعبر عنه الفقهاء بحق الاحتباس<sup>2</sup> وقاعدتهم في ذلك: "كلُّ محبوسٍ لمنفعة غيره تلزمه نفقته".<sup>3</sup> وهذا "من باب التكافل الاجتماعي العامّ فيما تقتضيه الأسرة من متطلّبات"<sup>4</sup>، ومنهم من جعل النفقة معللةً بتمكين الزوجة من نفسها<sup>5</sup> أو بمجرّد العقد عليها<sup>6</sup>، ومن مقاصدها صيانتها عمّا يحطُّ من أنوثتها ويُعرضها للابتذال والاستغلال<sup>7</sup>، فإذا أذن الزوج لزوجته بالعمل -الموافق في شروطه مع الأحكام الشرعية- فما حكم مشاركتها في بيت الزوجية؟

### الأحكام المترتبة على عمل الزوجة

إنّ الأحكام المترتبة على عمل الزوجة تختلف حكمها باختلاف طبيعة مشاركتها في

<sup>1</sup> أمين أحمد النعيرات، الذمة المالية للمرأة في الفقه الإسلامي، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2009)، ص 259.

<sup>2</sup> أنظر: فاطمة مشعل، عمل الزوجة وأثره على العلاقات المالية بين الزوجين "دراسة فقهية مقارنة، مجلة الإفتاء المصرية، المجلد 10 عدد 33، 2018م، ص 119.

<sup>3</sup> محمد أمين، الشهير بابن عابدين، (ت 1252هـ)، حاشية رد المحتار، على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، (بيروت، دار الفكر، 1966 (ط2)، ج 4، ص 293.

<sup>4</sup> عبد الناصر أبو البصل، أثر عمل الزوجة على حقها في النفقة والحضانة دراسة في ضوء قانون الأحوال الشخصية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك، 2002، ص 102.

<sup>5</sup> محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 855هـ)، البناية شرح الهداية، تحقيق: أيمن صالح شعبان، (بيروت: دار الكتب العلمية، (ط1)، ج 3، 2000، ص 43.

<sup>6</sup> محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير الشاويش، (بيروت: المكتب الإسلامي، (ط3)، ج 9، 1991) ص 40.

<sup>7</sup> محمد مطلق عساف، إساءة دينغ، حقوق المرأة المالية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة العلوم الإسلامية، المجلد الخامس، العدد 7، (2022).

الإنفاق، وفيما يلي تفصيل ذلك:

المشاركة في نفقات البيت على سبيل الإجماع:

مال الزوجة حق شرعي ثابت لها، ولا يجوز التعدي عليه ولا يجوز إجبارها على إعطائها له، عملاً بالأصل العام القائم على حرمة الاعتداء بغير حق على أموال الغير، وقد دلت على ذلك نصوص كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾. (البقرة: 188) فقد اشتملت الآية على النهي عن أكل الأموال بالباطل، والنهي يقتضي التحريم فيكون أكلها محرماً فمن أخذ مال غيره لا على وجه إذن الشرع فقد أكله بالباطل<sup>1</sup>، وقوله ﷺ في خطبة الوداع: "إنّ دماءكم وأموالكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا"<sup>2</sup>

وعليه فإنه "لا يحق للزوج أن يلزم زوجته بأن تنفق عليه أو أن تعطيه جزءاً من راتبها، فإنه في هذه الحالة يعدّ أكلاً مآلاً حراماً؛ لأنه أخذ بالباطل فلا يحق له إلا ما أعطته إيّاه برضاً منها"<sup>3</sup>.

كما لا يجوز أن يأخذ منها بالإكراه أو الحياء<sup>4</sup> وإذا كان لا يجوز للزوج أن يأخذ من مال زوجته شيئاً ولا يجب عليها أن تشارك في نفقات البيت إلا ما ترتب على خروجها، فهل يجوز له شرعاً أن يشترط مقابل سماحها بالخروج للعمل أن تعطيه جزءاً من مالها؟ أكثر الفقهاء على عدم جوازه شرعاً؛ لأنّ مثل هذا الشرط منافٍ لمقتضى العقد<sup>5</sup>،

<sup>1</sup> تفسير القرطبي، 33112.

<sup>2</sup> البخاري/ صحيح البخاري، الحج (1785)، صحيح مسلم كتاب الحج (1218).

<sup>3</sup> نعمة خلف سليمان الخالدي، تصرف الزوج بمال الزوجة: حدوده وضوابطه: دراسة فقهية مقارنة، (رسالة ماجستير في جامعة آل البيت)، 2008.

<sup>4</sup> مختار، 2021.

<sup>5</sup> الزيلعي، تبين الحقائق، ج2، ص146. 2/146، الصاوي، بلغة السالك لأقرب المسالك، ج2، ص166. وانظر: إيمان محمد عصر، الاستغلال المالي للزوجة العاملة" دراسة فقهية مقارنة، (مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الأزهر، العدد 44، 2024)، ص26.

وهو ما أكدته قرأر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المبنثق عن مُنظمة المؤتمر الإسلامي المبعقد في 9 - 14 نيسان (أبريل) 2005م لا يجوز شرعاً ربط الإذن (أو الاشتراط) للزوجة بالعمل خارج البيت مُقابل الاشتراك في النفقات الواجبة على الزوج ابتداءً أو إعطائه جزءاً من راتبها وكسبها.

والأدلة على ذلك كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقْتِهِنَّ نَحْلَةً فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ (النساء: 4)، فإذا همى شبحائه عن أخذ الرجل للمال الذي كان في أصله له فالتهي عن أخذ ما هو لها أولى بالاعتبار<sup>1</sup>، وأما من توسع من الفقهاء في الشرط فقد جعله صحيحاً، لأنه لا يُخالف الشرع، والأصل في الشرط الوفاء<sup>2</sup>.

لكنه لا يخفى على أحد أن "خروج الزوجة للعمل غالباً ما يؤدي إلى زيادة في المصاريف والنفقات؛ ما يُحمل الزوج مزيداً من الأعباء المالية والنفسية، كزيادة شراء الملابس، والاضطرار - أحياناً- للأكل خارج المنزل، ووضع الأطفال في الحضانات أو استئجار الخادِمات"<sup>3</sup>، ومقتضى العدل أن يتوجب على المرأة دفع هذه التكاليف، وهذا ما قرره مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي 2005م "لا يجب على الزوجة شرعاً المشاركة في النفقات الواجبة على الزوج ابتداءً، ولا يجوز إلزامها بذلك، وإذا ترتب على خروجها نفقات إضافية تُخصبها فإنها تتحمل تلك النفقات"<sup>4</sup>.

المشاركة في نفقات البيت على سبيل الاختيار:

للرأة ذمة مالية مستقلة، تُحوّلها من التصرف في مالها، ولا يحل للزوج منه شيء إلا بطيب نفس منها، لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقْتِهِنَّ نَحْلَةً فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ

<sup>1</sup> الشافعي، أحكام القرآن، ص 79.

<sup>2</sup> ابن قدامة، المغني، ج 8، ص 165.

<sup>3</sup> جمال أحمد الكيلاني، حق تصرف الزوجة براتب الوظيفة، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون الأردن، مجلد 34، (2007)، ص 555.

<sup>4</sup> <http://www.fiqhacademy.org.sa/qrrat/16-2.htm>

مَنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴿ (النساء: 4) سواءً أكانَ ما طابَت به نَفْسُهَا المَهْرُ أو غَيْرُهُ من الصَّدَقَاتِ الطَّبْرِي، كَمَا أَنَّ هَذَا الإِنْفَاقَ يَقَعُ فيما نَدَبَت إليه عُمومُ أدلَّةِ الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ من بِناءِ تَقَاةِ التَّعَاوُنِ والمِكارِمِ والإِحْسَانِ، ولِما يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ من تَحْقِيقِ مَعْنَى التَّعَاوُنِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ (المائدة: 2).

الاتِّفَاقُ على تَنْظِيمِ المِشَارَكَةِ في نَفَقَاتِ البَيْتِ:

الزَّوْجُ ليسَ سَببًا لاندِمَاجِ ذِمَّةِ الزَّوْجَيْنِ، فلكلِّ مِنْهُمَا ذِمَّةُ المَالِيَّةِ المِستَقْلَةُ، إِلا أَنَّهُ يُمكنُ الاتِّفَاقُ على تَنْظِيمِ المِشَارَكَةِ في نَفَقَاتِ المَنْزِلِ بِطَرِيقَةٍ مُعَيَّنَةٍ. أن يَنْفَقُوا على تَقْسِيمِ النَّفَقَاتِ بنِسْبَةِ النِّصْفِ أو الثُّلثِ مُقابلِ الثُّلثَيْنِ أو تَوَازِي نَفَقَاتِ بِناءٍ على دَخَلِ كلِّ مِنْهُمَا، وَيَتَّبِعُ هَذَا الاتِّفَاقَ ما يُتَرَرَّانِهِ من تَمَلُّكِ عَقَارٍ مُعَيَّنٍ أو مَسْكَنِ أو مَشْرُوعٍ تِجَارِيٍّ وَنَحْوِهِ، فَلا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ شَرعًا طالَما أَنَّهُ مُوافِقٌ للشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَيَجِبُ الاتِّزامُ والوَفاءُ بِهِ، ما لَمْ يُعارضِ النُّصُوصَ الشَّرِيعِيَّةَ أو القَواعِدَ الشَّرِيعِيَّةَ، وَقَدْ جَاءَ قَرارُ مَجْلِسِ جَمْعِ الفِقهِ الإِسْلَامِيِّ الدَّوْلِيِّ المِنبِثِقِ عن مُنظَمَةِ المُوْتَمَرِ الإِسْلَامِيِّ التَّنْصِيفِ على أَنَّهُ "يَجُوزُ أن يَتَمَّ تَفاهُمُ الزَّوْجَيْنِ واتِّفَاقُهُما الرِّضائِيُّ على مَصيرِ الرِّاتِبِ أو الأَجْرِ الَّذِي تَكسِبُهُ الزَّوْجَةُ" كما يُمكنُهُما تَنْظِيمُ اقْتِسامِ المِمتَلِكاتِ وفقَ ما يَرِيانِهِ مُناسِبًا كانَ يَكُونُ الاقْتِسامُ مُحَدَّدًا، نَحْوَ أن يَكُونُ مُناصِفَةً أو ثُلثًا مُقابلِ ثُلثَيْنِ وَهَكَذا، أو بِحَسَبِ نِسْبَةِ مُساهِمَةِ كلِّ مِنْهُما في تَحْمُلِ نَفَقَاتِ البَيْتِ أو بنِسْبَةِ ما دَفَعَهُ في تَمَلُّكِ عَقَارٍ أو مَسْكَنِ الزَّوْجِيَّةِ وَنَحْوِهِ، وَهَذَا ما نَصَّ عَلَيْهِ قَرارُ مَجْلِسِ جَمْعِ الفِقهِ الإِسْلَامِيِّ: "الزَّوْجَةُ إِذا أسَهَمَتْ مَن مالِها أو كَسَبَ عَمَلِها في تَمَلُّكِ مَسْكَنِ أو عَقَارٍ أو مَشْرُوعٍ تِجَارِيٍّ فَإِنَّ لَها الحَقَّ في الاِشْتِراكِ في المِلْكِيَّةِ بنِسْبَةِ ما أسَهَمَتْ بِهِ".<sup>1</sup>

المطلب الثاني: الجانب النظري للقانوني للذمة المالية للزوجة العاملة.

<sup>1</sup> <http://www.fiqhacademy.org.sa/qrrat/16-2.htm>

يُعتَبَرُ القَانُونُ أَحَدَ أَهَمِّ الأَنْظَمَةِ الَّتِي تَقُومُ عَلَى تَحْدِيدِ حُقُوقِ أَيِّ شَخْصٍ وَالتَّرَامَاتِهِ، وَيُمْكِنُ الحَدِيثُ حَوْلَ الذَّمَّةِ المَالِيَّةِ لِلزَّوْجَةِ العَامِلَةِ فِي قَانُونِ الأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الأُرْدُنِيِّ وَفَقَى الآتِي: أولاً: لا يُوجَدُ فِي القَانُونِ الأُرْدُنِيِّ مَا يُحُدُّ مِنْ أهْلِيَّةِ المَرَأَةِ فِي التَّعَاوُدِ: فالأَهْلِيَّةُ عِنْدَ فُفَهَاءِ الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَالقَانُونِ شَرْطُ انْعِقَادِ فِي كُلِّ التَّصَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ القَوْلِيَّةِ وَالفِعْلِيَّةِ وَبِدُونِهَا لا يُعْتَبَرُ لِلتَّصَرُّفِ أَيُّ أَثَرٍ يُذَكَّرُ<sup>1</sup>، وَقَدْ جَاءَ فِي المَادَّةِ (43) مِنَ القَانُونِ المَدِينِيِّ الأُرْدُنِيِّ المَادَّةُ (203) مِنْ قَانُونِ الأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الآتِي:

أ- كُلُّ شَخْصٍ يَبْلُغُ سِنَّ الرُّشْدِ مُتَمَتِّعًا بِفَوَاهِ العَقْلِيَّةِ وَلَمْ يُجْبَرَ عَلَيْهِ بِكُونِ كَامِلِ الأَهْلِيَّةِ لِمَهَاشَرَةِ حَقُوقِهِ المَدِينِيَّةِ.

ب- وَسِنُّ الرُّشْدِ هِيَ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً شَمْسِيَّةً كَامِلَةً.

وَفَقَى هَذِهِ المَادَّةُ فَإِنَّ سِنَّ الرُّشْدِ هُوَ المَعْيَارُ لَتَمَتُّعِ الشَّخْصِ بِحُقُوقِهِ الكَامِلَةِ بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ، لِأَنَّ فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى، كَمَا أَنَّهُ لا يُوجَدُ فَرْقٌ فِي كَوْنِ التَّصَرُّفِ بِالمَالِ عَلَى سَبِيلِ المَعَاوِضَةِ أَوْ التَّصَرُّفِ بِهِ بِعَيْرِ عَوْضٍ، وَإِذَا كَانَتِ الأَهْلِيَّةُ الكَامِلَةُ هِيَ سَبَبٌ لِمَهَاشَرَةِ الشَّخْصِ لِحُقُوقِهِ المَدِينِيَّةِ فَإِنَّ هَذَا الحَقَّ غَيْرُ مُتَوَقَّفٍ عَلَى إِذْنِ العَيْرِ.

ثَانِيًا: العِلَاقَةُ الزَّوْجِيَّةُ لَيْسَتْ سَبَبًا لِانْعِدَامِ أَوْ انْدِمَاجِ الذَّمَّةِ المَالِيَّةِ لِلزَّوْجَةِ العَامِلَةِ:

إِنَّ عِلَاقَةَ الأَفْرَادِ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنْ حَيْثُ صِلَةُ النِّسْبِ أَوْ الزَّوْاجِ وَمَا يَنْشَأُ عَنْهُ مِنْ حَقُوقٍ وَوَجِبَاتٍ مُتَبَادِلَةٍ لَيْسَتْ سَبَبًا لِانْدِمَاجِ الذَّمَّةِ المَالِيَّةِ، وَهَذَا مَا نَصَّتْ عَلَيْهِ المَادَّةُ (320) مِنَ قَانُونِ الأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الأُرْدُنِيِّ عَلَى أَنَّهُ: "كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ ذَمَّةٌ مَالِيَّةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ عَنِ الأُخْر<sup>2</sup>، وَيُفْهَمُ مِنْ نِظَامِ الاستِقْلَالِ فِي الذَّمِّ المَالِيَّةِ لِلزَّوْجَيْنِ أَنَّ تَصَرُّفَ كُلِّ مِنْهُمَا فِي المَالِ يَكُونُ دُونَ إِذْنِ الأُخْرِ، فَذَمَّةُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لِالأُخْرِ كَذِمَّةِ الأَجْنَبِيِّ، فَأَمْوَالُ الزَّوْجِ وَذِيُونُهُ عَلَيْهِ، وَأَمْوَالُ الزَّوْجَةِ هَا وَذِيُونُهَا عَلَيْهَا، وَلا يَلْزَمُ أَحَدَ الطَّرْفَيْنِ

<sup>1</sup> عبد الحلالشة، الوجيز في شرح القانون المدني الاردني آثار الحق الشخصي، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006)

<sup>2</sup> دائرة قاضي القضاة، قانون الأحوال الشخصية رقم 15 لسنة 2019.

الإفصاح عن ذمته المالية للآخر، ولا يحقُّ التَّعَرُّضُ لأمواله الخاصَّة، كما أنَّ نظامَ الاستقلال الماليِّ بينَ الزَّوجين يشمَلُ ما تمَّ اكتسابُهُ قَبْلَ عَقْدِ الزَّوْجِ أو بَعْدَهُ.

وأما فيما يتعلَّقُ بموضوعِ الذِّمَّةِ الماليَّةِ المُشترَكةِ للزَّوجَةِ العاملةِ مَعَ زوجها في قانونِ الأحوالِ الشَّخصيَّةِ الأردنيِّ فيمكنُ القولُ أنَّ القانونَ عَمَلٌ بمقتضى الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ، فقد أوجبَ ابتداءً النَّفَقَةَ على الزَّوجِ بموجبَ عَقْدِ الزَّوْجِ وهو ما جاءَ في المادَّة (59):

أ. نَفَقَةُ كُلِّ إِنْسَانٍ فِي مَالِهِ إِلَّا الزَّوْجَةُ فَنَفَقَتُهَا عَلَى زَوْجِهَا وَلَوْ كَانَتْ مُوسِرَةً.

كما أنَّ القانونَ لم يُفَرِّقْ بينَ الزَّوجَةِ العاملةِ وغيرِ العاملةِ في استحقاقِ النَّفَقَةِ؛ بل إنَّه نصَّ في المادَّة (61) على أنَّ الزَّوجَةَ الَّتِي تَعْمَلُ خَارِجَ الْبَيْتِ تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ بِشَرَطَيْنِ:

1. أن يَكُونَ الْعَمَلُ مَشْرُوعًا.

2. أن يُوْفَقَ الزَّوْجُ عَلَى الْعَمَلِ صَرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً.

ولم يَعتَبَرِ القانونُ الزَّوْجَ سَبَبًا لاندماجِ ذمَّةِ الزَّوجين، فلِكُلِّ مَنِ الزَّوجينِ ذمَّتُهُ الماليَّةُ المُستقلَّةُ الَّتِي تُحَوَّلُهُ لِلتَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي المادَّة (320) من قانونِ الأحوالِ الشَّخصيَّةِ الأردنيِّ على أَنَّهُ: "كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوجينِ ذمَّةٌ ماليَّةٌ مُستقلَّةٌ عن الآخر"<sup>1</sup>، غيرَ أنَّ قانونَ الأحوالِ الشَّخصيَّةِ الأردنيِّ لم يَضَعْ نُصُوصًا قَانُونِيَّةً لموضوعِ مُشاركةِ الزَّوجَةِ في الإنفاقِ وتبَعاتِ هذهِ المُشاركةِ، وترَكَ ذلكَ لما نصَّ عليه القانونُ المدنيُّ الأردنيُّ والذي يَمُنَحُ المُتعاقدينَ حُرِّيَّةَ اختيارِ إبرامِ العُقودِ وترتيبِ آثارها عليها، متى ما كانت مُوافقةً للشَّريعةِ الإسلاميَّةِ واكتملتِ شُرُوطُها وخضعتِ للتَّسجيلِ الرِّسميِّ<sup>2</sup>، غيرَ أنَّ الاكتفاءَ بالتَّنصيصِ على فصلِ المِمتلِكاتِ ومبدأ حُرِّيَّةِ التَّعاقدِ غيرُ كافٍ في الحدِّ من المُشكلاتِ الزَّوجيَّةِ الَّتِي أَصْبَحَتْ تَتفاقمُ وتزيدُ من توتُّرِ الأسرةِ.

لذا فإنَّه من الصَّروحيِّ تَفعيلِ سُلْطَةِ القانونِ فِي وَضْعِ نِظامٍ ماليِّ لِلزَّوجينِ يَتَناسَبُ

<sup>1</sup> دائرة قاضي القضاة، قانون الأحوال الشخصية رقم 15 لسنة 2019، المادة (320).

<sup>2</sup> أجد منصور، النظريات العامة للالتزام (بيروت: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، 2003).

مَعَ الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَيَقُومُ عَلَى أَصْلِ فَصْلِ الْمِمْتَلَكَاتِ، وَمِنْ ثَمَّ جَعَلَ الْإِشْتِرَاكَ الْمَبْنِيَّ عَلَى الرِّضَا هُوَ الْإِسْتِنَاءُ الْمُبَرَّرَ لِلذَّمَّةِ الْمَشْتَرَكَةِ فَضْلاً عَنِ جَعْلِ نَصِيبِ أَيٍّ مِنْهُمَا فِي الْأَمْوَالِ الْمَكْتَسَبَةِ بِقَدْرِ مُسَاهَمَتِهِ فِي الْإِنْفَاقِ دُونَ زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ.

## المبحث الثالث: الجانب العملي للذمة المالية للزوجة العاملة في

### المجتمع الأردني.

يَتَنَاوَلُ هَذَا الْمَبْحَثُ مَطْلَبِينَ:

المطلب الأول: دراسة واقع الذمة المالية للزوجة العاملة في المجتمع الأردني

أولاً: الطريقة والإجراءات:

تَتَنَاوَلُ الطَّرِيقَةُ وَالْإِجْرَاءَاتُ وَصَفًا لِمَنْهَجِ الدِّرَاسَةِ وَجُمُوعَهَا وَعَيْتَتَهَا، وَالْأَدَوَاتُ الَّتِي تَمَّ اسْتِخْدَامُهَا، وَدَلَالَاتُ صَدَقَتِهَا وَنَبَاتِهَا، وَتَحْدِيدُ مُتَغَيِّرَاتِ الدِّرَاسَةِ وَإِجْرَاءَاتِهَا، وَالْمُعَالَجَاتُ الْإِحْصَائِيَّةُ الَّتِي اسْتُخْدِمَتْ لِلإِجَابَةِ عَنْ أَسْئَلَتِهَا.

ثانياً: منهج الدراسة:

تَمَّ اسْتِخْدَامُ الْمَنْهَجِ الْوَصْفِيِّ لِلْكَشْفِ عَنِ وَاقِعِ اسْتِقْلَالِ الذَّمَّةِ الْمَالِيَّةِ لِلْمَرْأَةِ الْعَامِلَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ الْأُرْدُنِيِّ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرٍ شَرْعِيَّةٍ وَقَانُونِيَّةٍ، وَذَلِكَ لِمُنَاسَبَتِهِ طَبِيعَةَ وَأَهْدَافِ الدِّرَاسَةِ.

ثالثاً: أفراد الدراسة:

تَكُونَتْ عَيِّنَةُ الدِّرَاسَةِ مِنْ (500) امْرَأَةٍ مِنَ النِّسَاءِ الْعَامِلَاتِ فِي الْجَامِعَةِ الْأُرْدُنِيَّةِ، تَمَّ اخْتِيَارُهُنَّ بِالطَّرِيقَةِ الْمَبْتَسَّرَةِ؛ وَيَنْقَسِمْنَ وَفَقًا لِلْحَالَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ لَهُنَّ إِلَى (397) مَتَزَوِّجَةٍ وَ(103) غَيْرِ مَتَزَوِّجَةٍ، وَوَفَقًا لِسِنَوَاتِ الْعَمَلِ: (127) امْرَأَةً مِنْ (1 - 5) سِنَوَاتٍ، وَ(118) امْرَأَةً مِنْ (6 - 10) سِنَوَاتٍ، وَ(114) امْرَأَةً مِنْ (11 - 15) سَنَةً، وَ(141) امْرَأَةً (أَكْثَرُ مِنْ 15 سَنَةً).

رابعاً: مقياسُ استقلال الذمة المالية:

سَعِيَاً لِتَحْقِيقِ أَهْدَافِ الدِّرَاسَةِ فِي الْكَشْفِ عَنِ وَاقِعِ اسْتِقْلَالِ الذَّمَّةِ الْمَالِيَّةِ لِلْمَرْأَةِ الْعَامِلَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ الْأُرْدُنِيِّ تَمَّ الْقِيَامُ بِإِعْدَادِ مَقْيَاسٍ مُسْتَقِلٍّ، تَكُونُ بِصُورَتِهِ الْأَوَّلِيَّةِ مِنْ (14) فِقْرَةً،

موزعةً على ثلاثة أبعاد؛ أمام كلِّ فقرةٍ تدريجٍ مُناسيٍّ (مُوافقٍ بدرجةٍ كبيرةٍ جداً، مُوافقٍ بدرجةٍ كبيرةٍ، مُوافقٍ بدرجةٍ مُتوسّطةٍ، مُوافقٍ بدرجةٍ قليلةٍ، لا أوافقُ أبداً).

**خامساً: دلالاتُ صدق وثبات المقياس:**

#### أ- الصدق الظاهريُّ:

تمَّ التَّحَقُّقُ من الصدق الظاهريِّ للمقياس وأبعاده بعرضه بصورته الأوليَّة على مجموعةٍ مُحكَّمينَ من حملةِ الدُّكتوراةِ من ذوي التَّخصُّصِ الشرعيِّ والقانونيِّ والتربويِّ بهدف إبداء آرائهم حول دقَّة وصحَّة محتوَى المقياس من حيث: درجة قياس الفقرة للبعد، ووضوح الفقرات، والصياغة اللغويَّة ومُناسبتها لقياس ما وُضعت لأجلها الدِّراسة، وكانَ المعيارُ الَّذي تمَّ اعتمادهُ لقبول أو استبعاد أيِّ فقرةٍ هو حُصول الفقرة على إجماع المحكَّمينَ بنسبة (80%).

#### ب- صدقُ البناء:

تمَّ التَّحَقُّقُ من مؤشِّر الصدق والبناء من خلال تطبيق المقياس على عينةٍ استطلاعيَّةٍ مُكوَّنةٍ من (30) امرأةً من خارج عينةِ الدِّراسةِ المُستهدفةِ، وحساب قيم مُعامل ارتباط بيرسون (Pearson) بين الفقرة والبعد والدرجة الكليَّة للمقياس، حيثُ تراوحت قيمُ ارتباط فقرات البعد الشرعيِّين (0.58 - 0.84) مع بعدها وبين (0.45 - 0.63) مع الدرجة الكليَّة للمقياس، وتراوحت قيمُ معاملات ارتباط فقرات البعد الفكريِّ الاجتماعيِّين (0.49 - 0.68) مع بعدها وبين (0.35 - 0.59) مع الدرجة الكليَّة للمقياس، وتراوحت قيمةُ معاملات ارتباط فقرات البعد القانونيِّين (0.51 - 0.76) مع بعدها وبين (0.40 - 0.68) مع الدرجة الكليَّة للمقياس، وكانت جميعُ هذه القيم دالةً إحصائيًّا عند مُستوى الدِّلالة ( $\alpha=0.05$ )، ممَّا يُشيرُ إلى مُتمتع المقياس بدرجةٍ صدق بناءٍ مُناسبةٍ لأغراض الدِّراسة.

#### سادساً: الأساليبُ الإحصائيَّةُ:

تمَّ اعتمادُ الأسلوبِ الإحصائيِّ الوصفيِّ: حيثُ جُمعت البياناتُ والمعلوماتُ المرتبطةُ بالمشكلةِ البحثيَّةِ قَيد الدِّراسة، وبعد ذلك تمَّ العملُ على ترتيب وتنظيم هذه البيانات والمعلومات وتبويبها وتحليلها سعياً للوصول إلى النتائج المُتعلِّقة بموضوع البحث.

## المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بواقع الدّمة الماليّة للزّوجة العاملة في المجتمع الأردنيّ.

جاءت نتائج الدّراسة على النحو الآتي:

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدّراسة الأوّل الذي نصّ على: (ما واقع استقلال الدّمة الماليّة للمرأة العاملة في المجتمع الأردنيّ؟)، وللإجابة عن هذا السؤال فقد تمّ حساب الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات مقياس استقلال الدّمة الماليّة، مع مراعاة ترتيب أبعاد المقياس لدى عيّنة الدّراسة تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابيّة، كما هو مبين في الجدول (1).

جدول (1): الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لأبعاد مقياس استقلال الدّمة الماليّة لدى أفراد عيّنة الدّراسة مُرتبةً مُرتبةً تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابيّة.

ر	الرتبة	البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
2	1	الفكري والاجتماعي	3.85	0.66	مرتفع
3	2	القانوني	3.52	0.79	متوسط
1	3	الشرعي	3.07	0.89	متوسط
		المقياس ككل	483.	0.54	3.63

يتّضح من الجدول (1) أنّ استقلال الدّمة الماليّة للمرأة لدى أفراد عيّنة الدّراسة قد جاء في المستوى المتوسّط، وجاء استقلال الدّمة الماليّة من منظورٍ فكريٍّ واجتماعيّ في المستوى المرتفع، بينما جاء استقلال الدّمة الماليّة من منظورٍ شرعيٍّ وقانونيّ في المستوى المتوسّط، حيثُ جاءت الأبعادُ على التّرتيب التّالي: البعدُ الفكريُّ والاجتماعيّ في المرتبة الأولى، يليه البعدُ القانونيّ في المرتبة الثانية، يليه البعدُ الشرعيُّ في المرتبة الثالثة.

كما تمّ حساب الأوساط الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لاستجابات أفراد عيّنة الدّراسة على فقرات المقياس الخاصّة بكلّ بعدٍ من أبعاد المقياس، مع مراعاة ترتيب

الفقرات تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية في كلِّ بُعدٍ على حده، كما هو مبينٌ في الجداول (2، 3، 4).

جدول (2): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ما بعد استقلال الذمة المالية من منظورٍ فكري اجتماعي لدى أفراد عينة الدراسة مرتبةً تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية.

ر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	ينظر المجتمع للزوجة العاملة أنها مصدر إضافي لدخل الزوج	4.34	0.88	مرتفع
2	يرتب المجتمع التزامات مالية إضافية على الزوجة العاملة	4.22	0.93	مرتفع
3	تلزمني الظروف الاقتصادية الإنفاق على عائلتي	4.12	1.00	مرتفع
4	لوالدي حقٌّ في مالي.	3.87	1.20	مرتفع
5	يؤيد المجتمع فكرة مشاركة الزوج في تملك مال الزوجة والتصرف فيه.	3.86	1.20	مرتفع
6	يعتقد الرجل أن له الحق بتملك مال الزوجة والتصرف فيه.	3.78	1.32	مرتفع
7	ينتشر في المجتمع ثقافة العيب المتعلقة بتسمية الملك أو جزء منه باسم الزوجة العاملة.	3.70	1.26	مرتفع
8	لأولادي حقٌّ في مالي	3.60	1.32	متوسط
9	يلزمني العرف الإنفاق على عائلتي	3.20	1.31	متوسط
	المنظور الفكري الاجتماعي (ككل)	3.85	0.66	مرتفع

يَتَضَحُّ مِنَ الْجَدُولِ (2) أَنَّ وَاقَعَ الْاِسْتِقْلَالَ الْمَالِيَّ مِنْ مَنظُورٍ فِكْرِيٍّ اِجْتِمَاعِيٍّ لَدَى اَفْرَادٍ عَيِّنَةِ الدَّرَاسَةِ قَدْ جَاءَ فِي الْمَسْتَوَى الْمَرْتَفِعِ بِمُتَوَسِّطٍ حِسَابِيٍّ بَلَغَ (3.85)، وَجَاءَتْ دَرَجَةُ الْمَوَافَقَةِ عَلَى الْفَقْرَاتِ (1 إِلَى 7) فِي الْمَسْتَوَى الْمَرْتَفِعِ، بَيْنَمَا جَاءَتْ دَرَجَةُ الْمَوَافَقَةِ عَلَى الْفَقْرَتَيْنِ (8 وَ 9) فِي الْمَسْتَوَى الْمُتَوَسِّطِ، حَيْثُ تَرَاوَحَتْ قِيَمُ الْأَوْسَاطِ الْحِسَابِيَّةِ بَيْنَ (4.34) لِفَقْرَةٍ: (يَنْظُرُ الْمَجْتَمَعُ لِلزَّوْجَةِ الْعَامِلَةِ أَهْمًا مَصْدَرًا إِضَائِيًّا لِدَخْلِ الزَّوْجِ) وَ (3.20) لِفَقْرَةٍ: (يُلْزِمُنِي الْعُرْفُ عَلَى الْإِنْفَاقِ عَلَى عَائِلَتِي).

وَلَعَلَّ السَّبَبَ يَعُودُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْمَتَغَيِّرَاتِ فِي الْعَالَمِ وَالَّتِي تَشْهَدُ تَحْوُلًا كَبِيرًا يَتَّجِهَ نَحْوَ التَّرْكِيزِ عَلَى الْجَوَانِبِ الْمَادِّيَةِ تَبَعُهُ تَغْيِيرٌ عَلَى النَّمَطِ الْاِقْتِصَادِيِّ لِلدُّوَلِ، وَهَذَا بِدَوْرِهِ زَفَعَ سَقْفَ الْكَمَالِيَّاتِ عِنْدَ الْأَفْرَادِ إِلَى مَرْتَبَةِ الصَّرُورَاتِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، وَإِذَا مَا قُورِنَ هَذَا التَّغْيِيرُ بِعَدَمِ كِفَايَةِ الرَّاتِبِ الْوَاحِدِ، فَإِنَّ الْأَسْرَ بَأْتَتْ أَمَامَ مَشْكَلَةٍ حَقِيقِيَّةٍ تَسْتَدْعِي حُلُولًا مِنْ بَيْنِهَا الْبَحْثُ عَنِ زَوْجَةٍ عَامِلَةٍ تَكُونُ مَصْدَرًا إِضَائِيًّا لِدَخْلِ الْأَسْرَةِ، وَهَذَا جَعَلَ الْمَجْتَمَعَ يُرْتَبُّ تَبَعَاتٍ مَالِيَّةً إِضَائِيَّةً عَلَيْهَا.

وَأَمَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِنَتَائِجِ السُّؤَالَيْنِ:

يَعْتَقِدُ الرَّجُلُ أَنَّ لَهُ الْحَقَّ بِتَمَلُّكِ مَالِ الزَّوْجَةِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ.

يَنْتَشِرُ فِي الْمَجْتَمَعِ ثِقَافَةُ الْعَيْبِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِتَسْمِيَةِ الْمَلِكِ أَوْ جُزْءٍ مِنْهُ بِاسْمِ الزَّوْجَةِ الْعَامِلَةِ إِنَّ النَّاطِرَ إِلَى الْوَاقِعِ الْاِجْتِمَاعِيِّ الْمَعَاوِرِ يَجِدُ الشَّوَاهِدَ وَالْأَدَلَّةَ عَلَى التَّعَدِّيِّ عَلَى حُقُوقِ الْمَرْأَةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ دُولِ الْعَالَمِ عَلَى تَفَاوُتٍ بَيْنَهَا، كَمَا أَنَّ التَّمْيِيزَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حُقُوقِ الرَّجُلِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ النَّقَاشَ قِيَاسًا عَلَى يَتَمَتَّعُ بِهِ الرَّجَالُ مِنْ حُقُوقٍ وَامْتِيَازَاتٍ. وَلَعَلَّ السَّبَبَ يَعُودُ إِلَى الْعَادَاتِ وَالتَّقَالِيدِ السَّائِدَةِ فِي أَغْلَبِ الْمَجْتَمَعَاتِ - الَّتِي يَشْتَرِكُ فِي تَبْنِيهَا الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ عَلَى حَدِّ سِوَاءٍ - الَّتِي تَقُومُ عَلَى أُسَاسِ تَرْبِيَةِ الْأَبْنَاءِ الذُّكُورِ بِطَرِيقَةٍ مَتَمَيِّزَةٍ عَنِ طَرِيقَةِ تَرْبِيَةِ الْإِنَاثِ، وَالدَّفَاعِ عَنِ حُقُوقِهِمْ وَاحْتِيَاجَاتِهِمْ حَتَّى وَلَوْ كَانُوا مُخْطِئِينَ، مِمَّا شَجَّعَ عَلَى حُصُولِ التَّمَادِي عَلَى الْمَرْأَةِ وَاسْتِضْعَافِهَا وَغَضَبِ بَعْضِ حُقُوقِهَا الْمَعْنَوِيَّةِ وَالْمَادِّيَّةِ، وَلِذَلِكَ يَعْتَقِدُ الرَّجُلُ أَنَّ لَهُ الْحَقَّ بِتَمَلُّكِ مَالِ الزَّوْجَةِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ كَيْفَمَا شَاءَ،

وجعل ما يمتلك باسمه وحده ويبرز له المجتمع هذا التصرف.

هذا وقد جاءت نتائج الإجابة على السؤال (لوالدي حق في مالي) مرتفعة على خلاف السؤال (للأولادي حق في مالي) التي جاءت متوسطة؛ ربما لأن المرأة في الغالب تشعر بفضل والديها بتعليمها وتربيتها والإنفاق عليها حتى وصلت إلى مرحلة الوظيفة، والإنفاق عليهما يكون من باب رد المعروف ولو بالشئ اليسير، وهذا خلاف الأولاد الذين تقع نفقتهم بالدرجة الأولى على والدهم.

جدول (3): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ما بعد استقلال الذمة المالية من منظور قانوني لدى أفراد عينة الدراسة مرتبة تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية.

ر	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	هناك تقصير من علماء القانون في بيان القوانين المتعلقة بمال الزوجة.	3.53	0.92	متوسط
2	لم ينظم القانون الأمور المتعلقة بمال الزوجة العاملة.	3.51	0.93	متوسط
	المنظور القانوني (ككل)	3.52	0.79	متوسط

يتضح من الجدول (3) أنّ واقع الاستقلال المالي من منظور قانوني لدى أفراد عينة الدراسة قد جاء في المستوى المتوسط بمتوسط حسابي بلغ (3.52)، وجاءت درجة الموافقة على جميع الفقرات في المستوى المتوسط، حيث تراوحت قيم الأوساط الحسابية بين (3.53) لفقرة: (هناك تقصير من علماء القانون في بيان القوانين المتعلقة بمال الزوجة) و(3.51) لفقرة: (لم ينظم القانون الأمور المتعلقة بمال الزوجة العاملة).

ولعل الأمر في ذلك يعود إلى أنّ الأسرة في الماضي كان يغلب عليها وجود ماعيل

واحدٍ لها وهو الزَّوجُ، أمَّا في وقتنا الحاضر فقد أصبحت الزَّوجَةُ تَعْمَلُ وتُشَارِكُ الزَّوجَ في أعباء الحياة ومصاريف العيش.

جدول (4): الأوساطُ الحسابيَّةُ والانحرافاتُ المعياريَّةُ لفقرات ما بعد استقلال الدَّمة الماليَّة من منظورٍ شرعيٍّ لدى أفراد عيِّنة الدِّراسة مُرتبةً تنازليًّا وفقًا لأوساطها الحسابيَّة.

ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	تجهل المرأة الأحكام الشرعية المتعلقة بحقوقها في تملك المال والتصرف فيه.	3.46	1.25	متوسط
2	هناك تقصير من علماء الشريعة في بيان الحكم الشرعي المتعلق بمال الزوجة	3.21	1.33	متوسط
3	المرأة ملزمة شرعًا بالمساهمة في الإنفاق على عائلتها	2.54	1.41	متوسط
	المنظور الشرعي (ككل)	3.07	0.89	متوسط

يُتضح من الجدول (4) أنَّ واقع الاستقلال المالي من منظورٍ شرعيٍّ لدى أفراد عيِّنة الدِّراسة قد جاء في المستوى المتوسط بمُتوسطٍ حسابيٍّ بلغ (3.07)، وجاءت درجة الموافقة على جميع الفقرات في المستوى المتوسط، حيثُ تراوحت قيم الأوساط الحسابيَّة بين (3.46) لفقرة: (تجهل المرأة الأحكام الشرعيَّة المتعلقة بحقوقها في تملك المال والتصرف فيه) و(2.54) لفقرة: (المرأة ملزمة شرعًا بالمساهمة في الإنفاق على عائلتها).

يبدو واضحًا من نتائج الاستبانة أنَّ المرأة بنسبةٍ متوسطةٍ تجهل الأحكام الشرعيَّة المتعلقة بموضوع الإنفاق، وقد يعود هذا لكون هذه المواضيع لا تُطرح في المراحل التعليميَّة العُمريَّة المختلفة، كما أنَّها تعزو الجهل في ذلك إلى تقصير علماء الشريعة في بيان الحكم

الشَّرعيّ المتعلّق بِمآلها، ويُمكن تَفادي هذا التّفصير من خلال إيجاد موادّ تَعليميّة جامعيّة، أو من خلال دوراتٍ للمُقبلين على الزّواج تُعنى ببيان حُقوق وواجبات الأزواج بما فيها الفُضايَا الماليّة.

هذا ما بيّنته هذه الدّراسة من واقعِ للزّوجة العاملة وفق الأبعاد الّتي تمّ تناوُلها في هذا البَحْث، والله وليُّ التّوفيق.

## خاتمة

بعد دراسة وتحليل موضوع الذمة المالية للزوجة العاملة: دراسة تقويمية تمّ التّوصّل إلى التّائج الآتية:

**أولاً:** في الجانب النّظريّ الشّرعيّ فإنّ للزّوجة العاملة ذمّة ماليّة مستقلّة تُحوّلها للتّصرّف في مآلها كلّها أو بعضه بكافّة صور وأساليب الكسب المشروع، ولا سلطان للزوج على مآلها، وتصرّفها به لا يتوقّف على إذنه، وطلبها للإذن يكون من باب حُسن المعاشرة، وحفاظاً على الحياة الزّوجيّة واستقرارها، كما أنّه لا يجوز أن يشترط الزوج عليها العمل خارج البيت مُقابل أن تُعطي جزءاً من راتبها وكسبها، لأنّ مثل هذه الشّروط مُنافية لمقتضى العقد. وإذا ترتّب على خُروجها نفقاتٍ إضافيّةٍ مُخصّصها فإنّها تتحمّل تلك النفقات.

**ثانياً:** في الجانب النّظريّ القانونيّ فإنّ قانون الأحوال الشّخصيّة الأردنيّ جعل لكلّ من الزّوجين ذمّة ماليّة مستقلّة عن الآخر، كما أنّ العلاقة الزّوجيّة ليست سبباً لانعدام أو اندماج الذمّة الماليّة للزّوجة العاملة؛ غير أنّ التّنصيص على استقلاليّة الذمّة الماليّة للزّوجة غير كافٍ لحماية حُقوق الزّوجة العاملة الماديّة، لذا لا بُدّ من تشريع موادّ قانونيّة لمسألة مُشاركة الزّوجة العاملة في الإنفاق بعد أن أصبحت واقعاً يؤثّر على الاستقرار الأسريّ.

**ثالثاً:** في الجانب العمليّ التّطبيقيّ فإنّ المنظور الفكريّ الاجتماعيّ يبيّن وجود عاداتٍ وتقاليدٍ يشترك في تبنّيها الرّجال والنساء على حدٍ سواءٍ تُشجّع حصول التّمادي على

بعض حقوق الزوجة العاملة المادية، منها ما يعتقده بعض الرجال من حقهم في تملك مال الزوجة والتصرف فيه.

رابعاً: في الجانب العملي التطبيقي فإن تقصير علماء الشريعة في بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بمال الزوجة العاملة انعكست آثاره على الزوجة العاملة مما رفع نسبة جهلها بالأحكام الشرعية المتعلقة بمالها.

خامساً: في الجانب العملي التطبيقي فإن تنصيب القانون على استقلالية الدمة المالية للزوجة العاملة غير كافٍ في حماية حقوقها المادية، لذا فقد أصبح من الضروري إيجاد قوانين موافقة للشريعة الإسلامية من شأنها تنظيم العلاقة المالية بين الزوجين للحد من المشكلات الأسرية.

### التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

أولاً: ضرورة تفعيل سلطة قانون الأحوال الشخصية الأردني للحد من المشكلات الزوجية الناتجة عن القضايا المالية المشتركة بين الزوجين بما يتناسب مع الشريعة الإسلامية

ثانياً: تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتنمية الحس الديني الذي يُجرّم الاعتداء على حقوق العباد، ونشر الوعي المجتمعي للحقوق الشرعية والقانونية المالية للمرأة، خاصة في دورات المقبلين على الزواج.

### References:

### المراجع:

- Abū al-Baṣal, 'Abd al-Nāṣir, Aṭar 'Amal al-Zawjah 'alā Haqqihā fī al-Nafaqah wa-l-Ḥaḍānah: Dirāsah fī Daw' Qānūn al-Aḥwāl al-Shakhsīyah (Jāmi'at al-Yarmūk, 'Amādat al-Baḥth al-'Ilmī wa-l-Dirāsāt al-'Āliyah - Majallat al-'Ulūm al-Insāniyyah wa-l-Ijtimā'īyah, 2002 AD)
- al-'Abdarī, Muḥammad bin Yūsuf (d. 897 AH), *al-Tāj wa-l-Iklīl li-Mukhtaṣar Khālīl* (Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1994 AD, 1st ed.)
- al-'Asqalānī, Aḥmad bin 'Alī, *Fath al-Bārī bi-Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (Dār al-Ma'ārif, Beirut, 1379 AH)
- al-'Aynī, Maḥmūd bin Aḥmad bin Mūsā (d. 855 AH), *al-Bināyah Sharḥ al-Hidāyah*, ed. by

- Ayman Šālih Sha'bān (Beirut, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 2000 AD, 1st ed.)
- al-Bukhārī, 'Alā' al-Dīn 'Abd al-'Azīz bin Aḥmad, *Kashf al-Asrār 'an Uṣūl Fakhr al-Islām lil-Bazdawī*, Ḍabṭ wa-Ta'līq Muḥammad al-Mu'taṣim bi-Llāh al-Baghdādī (Beirut, Dār al-Kitāb al-'Arabī, 1417 AH - 1997 AD)
- al-Fīrūzābādī, Majd al-Dīn bin Ya'qūb, *al-Qāmūs al-Muḥīṭ* (Beirut: Mu'assasat al-Risālah, 2005 AD, 8th ed.)
- al-Ḥājj, Muḥammad bin Muḥammad bin Muḥammad, *al-Taqrīr wa-l-Tatbīr* (Beirut, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1983 AD, 2nd ed., vol. 2, p. 165)
- al-Khaṭīb al-Shirbīnī, Muḥammad bin Aḥmad, (d. 977 AH), *al-Iqnā' fī Hall Alfāz Abī Shujā'* (Dār al-Fikr)
- al-Khurashī, Muḥammad, *Sharḥ al-Khurashī* (Beirut, Dār al-Fikr, 1317 AH, 3rd ed.)
- al-Nawawī, Muḥyī al-Dīn bin Sharaf (d. 676 AH), *al-Majmū' Sharḥ al-Muḥadhdhab* (Maṭba'at al-Ta'āwun, 1344 AH)
- al-Nawawī, Muḥyī al-Dīn Yahyā bin Sharaf (d. 676 AH), *Rawdat al-Ṭālibīn wa-'Umdat al-Muḥīn* (ed. by Zuhayr al-Shāwīsh, al-Maktab al-Islāmī, 1991 AD, 3rd ed.)
- al-Qazwīnī, Muḥammad bin Mājāh Yazīd (d. 273 AH), *Sunan Ibn Mājāh* (Dār Iḥyā' al-Kutub al-'Arabīyah)
- al-Quḍāh, Nūḥ 'Alī, *Ibrā' al-Dhimmah min Ḥuqūq al-'Ibād* ('Ammān, Dār al-Bashīr, 1996 AD, 1st ed.)
- al-Sannūrī, 'Abd al-Razzāq Aḥmad, *Maṣādir al-ḥaqq fī al-Fiqh al-Islāmī* (Egypt, Dār al-Fikr)jī, 1994 AD)
- al-Sarakḥshī, Muḥammad bin Aḥmad, (d. 483 AH), *al-Mabsūṭ* (Beirut, Dār al-Ma'ārif)
- al-Shāfi'ī, Muḥammad bin Idrīs, (150-204 AH), *Aḥkām al-Qur'ān* (Maktabat al-Khānjī, 1994 AD)
- al-Shāfi'ī, Muḥammad bin Idrīs, (150-204 AH), *al-Umm* (Beirut, Dār al-Fikr, 1983 AD, 2nd ed.)
- al-Shawkānī, Muḥammad bin 'Alī (d. 1250 AH), *Nayl al-Awṭār* (Miṣr, Dār al-Ḥadīth, 1993 AD)
- al-Shirbīnī, Muḥammad bin Muḥammad al-Khaṭīb (d. 977 AH), *Mughnī al-Muḥtāj ilā Ma'ānī Alfāz al-Minhāj* (Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1994 AD, 1st ed.)
- al-Siwāsī, Kāmil al-Dīn Muḥammad, known as Ibn al-Humām (d. 861 AH), *Faṭḥ al-Qadīr* (Beirut, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah), vol. 5, p. 32
- al-Ṭarābulusī al-Maghribī, Muḥammad bin 'Abd al-Raḥmān, known as al-Ḥaṭṭāb (d. 954 AH), *Mawāhib al-Jalīl fī Sharḥ Mukhtaṣar Khālīl* (Dār al-Fikr, 1939, 3rd ed.)
- al-Zarqā', Muṣṭafā Aḥmad, *al-Madkhal ilā Naẓariyyah al-Iltizām* (Dār al-Qalam, Damascus, 1999 AD, 1st ed.)
- 'Awwādah, Samīr Muḥammad al, al-Ḥuqūq al-Mālīyah lil-Zawjah: "Dirāsah Fiqhīyah Qānūnīyah Maqāsidīyah," Jāmi'at Āl al-Bayt, *al-Majallat al-Urdunīyah fī al-Dirāsāt al-Islāmīyah*, 2021 AD
- Ayman Aḥmad al-Na'īrāt, *al-Dhimmah al-Mālīyah lil-Mar'ah fī al-Fiqh al-Islāmī* (Nablus, Jāmi'at al-Najāḥ al-Waṭanīyah, 2009 AD)

- Bukhārī, Ṣaḥīḥ al, Kitāb al-Nikāḥ, Bāb (wa-alladhīna lam yablaghū al-ḥulm), Ḥadīth 5249; Muslim, Ṣaḥīḥ Muslim, Kitāb Ṣalāh al-‘Īdayn, Bāb Ṣalāh al-‘Īdayn wa-mā yata‘allaq bihā min Aḥkām
- Dā‘irat Qādī al-Quḍāt, *Qānūn al-Aḥwāl al-Shakhsīyah* Raqm 15 li-Sanah 2019, al-Māṭah (320)
- Dubaygh, ‘Assāf, Muḥammad Muṭṭlaq, al-Dhubaygh, Isrā’, Ḥuqūq al-Mar’ah al-Mālīyah fī Ḍaw’ Maqāṣid al-Sharī‘ah al-Islāmīyah (*Majallat al-‘Ulūm al-Islāmīyah*, vol. 5, 2022, no. 7)
- Ḥalāsha, ‘Abd al-, *al-Wujayz fī Sharḥ al-Qānūn al-Madanī al-Urdunī: Āthār al-ḥaqq al-shakhsī* (N. p.: Wā‘il lil-Nashr wa-l-Tawzī’, 2006 AD)
- Ibn ‘Ābidīn, Muḥammad Amīn, (d. 1252 AH), *Ḥāshiyat Rad al-Muḥtār ‘alā al-Durr al-Mukhtār: Sharḥ Tanwīr al-Absār* (Beirut, Dār al-Fikr, 1966 AD, 2nd ed.)
- Ibn Ḥazm, ‘Alī bin Aḥmad (d. 456 AH), *Marātib al-Ijmā‘ fī al-‘Ībādāt wa-l-Mu‘āmalāt wa-l-‘Iṭiqādāt* (Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah), p. 87
- Ibn Manzūr, Muḥammad bin Mukarram bin ‘Alī (d. 711 AH), *Lisān al-‘Arab* (Beirut, Dār Ṣādir, 1414 AH, 3rd ed.)
- Jamāl Aḥmad al-Kaylānī, Haqq Taṣarruf al-Zawjah bi-Rātib al-Waḏifah, *Majallat Dirāsāt, ‘Ulūm al-Sharī‘ah wa-l-Qānūn*, Jordan, 2007, vol. 34
- Khāldī, Ni‘mah Khalaf Sulaymān al, Taṣarruf al-Zawj bi-Māl al-Zawjah: Ḥudūdahu wa-Ḍawābiṭuhu (Dirāsah Fiqhīyah Muqārinah), Jāmi‘at Āl al-Bayt, M.A., 2008 AD
- Majma‘ al-Fiqh al-Islāmī al-Dawlī, Qarar bi-Shan Ikhtilāfāt al-Zawj wa-l-Zawjah al-Muwazzafah, al-Mu‘taqid fī Dawratiḥ al-Sādisah ‘Asharah bi-Dubay (Dawlat al-Imārāt al-‘Arabīyah al-Muttaḥidah), 30 Ṣafar - 5 Rabī‘ al-Awwal 1426 AH, 9 - 14 April 2005 AD [Online] Available: <http://www.fiqhacademy.org.sa/qrarat/16-2.htm>
- Majma‘ al-Fiqh al-Islāmī al-Dawlī, Qarar bi-Shan Ikhtilāfāt al-Zawj wa-l-Zawjah al-Muwazzafah, 2005 AD
- Manṣūr, Amjad, *al-Nazariyyāt al-‘Āmmah li-l-Iltizām* (Dār al-‘Ilm wa-l-Thaqāfah li-l-Nashr wa-l-Tawzī’, 2003 AD)
- Muḥammad bin ‘Alī al-Muqri, *al-Miṣbāḥ al-Munīr fī Gharīb al-Sharḥ al-Kabīr* (al-Maktabah al-‘Aṣriyah, 1st ed., 1996 AD)
- Muḥammad bin Muḥammad, known as al-Ṣawī al-Mālikī (d. 1241 AH), *Bulūgh al-Sālik li-Aqrab al-Masālik*, known as Ḥāshiyat al-Ṣawī ‘alā al-Sharḥ al-Ṣaghīr (Dār al-Ma‘ārif)
- Na‘īrāt, Ayman, al-Dhimmah al-Mālīyah lil-Mar’ah fī al-Fiqh al-Islāmī (M.A. thesis, Jāmi‘at al-Najāḥ al-Waṭaniyah, Nablus, 2009 AD)
- Najīm, Zayn al-Dīn bin Ibrāhīm ibn (d. 970 AH), *al-Baḥr al-Rā‘iq Sharḥ Kanz al-Daqā‘iq* (Dār al-Kitāb al-Islāmī)
- Organization of Islamic Cooperation, 2018, Majlis Majma‘ al-Fiqh al-Islāmī, Madīnah, Qarar bi-Shan Aṭar ‘Aqd al-Zawjīyah ‘alā Milkīyat al-Zawjayn, 11 November 2018
- Qarāfī, Ḥamad bin Idrīs (d. 684 AH), *Anwār al-Burūq fī Anwā‘ al-Furūq* (Lebanon, ‘Ālam al-Kutub)
- Qudāmāh al-Maqdisī, ‘Abd al-Raḥmān bin (d. 682 AH), *al-Sharḥ al-Kabīr ‘alā Matn al-*

- Mughni* (Bayrūt, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1983 AD)
- Qudāmah, ‘Abd Allāh bin Aḥmad bin Muḥammad bin (d. 541–620 AH), *al-Mughni* (Maktabat al-Qāhirah, 1968 AD, 1st ed.)
- Qudāmah, Shams al-Dīn ibn, *al-Sharḥ al-Kabīr* (Cairo: Hajr lil-Ṭibā‘ah wa-l-Nashr, 1st ed.)
- Ṣādiq Ḥamad, Rana, ‘Amal al-Zawjah wa-Aṭarahu ‘alā al-Nafaqah wa-l-Dhimmah al-Mālīyah (Dirāsah Shar‘īyah - Qānūnīyah), *Majallat al-‘Ulūm al-Siyāsīyah wa-l-Ijtimā‘īyah*, Jāmi‘at Diyālī / Iraq
- Ṣaghīr Bi‘lī, Muḥammad al, *al-Madkhal ilā al-‘Ulūm al-Qānūnīyah (Nazariyyah al-Qānūn, Nazariyyah al-ḥaqq)* (Dār al-‘Ulūm, 2006 AD)
- Sharaf al-Dīn Mūsā Abū al-Najā, (d. 968 AH), *al-Iqnā‘ fī Fiqh al-Imām Aḥmad bin Ḥanbal* (Dār al-Ma‘ārif)
- Ṭabarī, Ibn Jarīr al (310 AH), *Jāmi‘ al-Bayān ‘an Ta’wīl Āy al-Qur’ān* (Makkah: Dār al-Tarbiyyah wa-l-Turāth, Mecca)
- Zuḥaylī, Wahbah al, *al-Fiqh al-Islāmī wa-Adillatuh* (Dār al-Fikr, Damascus, 2006 AD), p. 818, (4/47)

## Guidelines to Contributors

*At-Tajdid* is a refereed journal published twice a year (June and December) by the International Islamic University Malaysia (IIUM). Articles are published based on recommendation by at least two specialized peer reviewers. Submissions must strictly abide by the following rules and terms:

- Be the author's original work. Simultaneous submissions to other journals as well as previous publication thereof in any format (as journal articles or book chapters) are not accepted. (Should this happen, the author is duty bound to refund the honorarium paid to the reviewers.)
- Be between 5000 and 7000 words including the footnotes (articles); book reviews between 1500 and 4000 words; conference reports between 1000 and 2500 words.
- Include a 200-250 abstract both in Arabic and English.
- Cite all biographical information in footnotes when the source is mentioned for the first time (e.g., full name[s] of the author[s], complete title of the source, place of publication, publisher, date of publication, and the specific page[s] being cited). For subsequent citations of the source, list the author's last name, abbreviate the title, and give the relevant page number (s).
- Provide a separate full bibliographical list of all sources cited at the end of the article.
- Qur'anic references (e.g., name of *surah* and number of verse[s]) must be given in the main text immediately after the verse[s] cited as follows: Al-Baqarah: 25).
- Hadith citations must be according to the following format: Al-Bukhāri, Muḥammad ibn Ismā'īl, *al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ* (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1404/1988), "Kitāb al-Zakāh", ḥadīth no. x, vol. y, p. z.
- Titles of Arabic books and encyclopedias as well as names of Arabic journals cited must be in **bold characters**. Counterparts of all these in English and other non-Arabic languages using Latin script must be *italicized*. Titles of journal articles, encyclopedia entries, and chapters in collective books in any language must be put between inverted commas ("...").
- Traditional Arabic should be used for main text (16 points) and footnotes (12 points) of articles/book reviews and conference reports. Simplified Arabic must be used for main title (20 points) and subtitles (18 points).
- Include a cover sheet with author's full name, current university or professional affiliation, mailing address, phone/fax number (s), and current e-mail address. Provide a two-sentence biography.
- The editor and editorial Board retain the right to return material accepted for publication to the author for any changes, stylistic and otherwise, deemed necessary to preserve the quality standard of the journal.
- Submissions should be saved in Rich Text Format (RTF) and sent to <https://journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/tajdid/dd>:

# At-Tajdid

A Refereed Intellectual Biannual  
Published by International Islamic University Malaysia

---

**Volume 28**

**July 2024 / Muharram 1446**

**Issue No. 56**

---

**Editor-in-Chief**

Prof. Dr. Rahmah Ahmad H. Osman

**Editor**

Dr. Muntaha Artalim Zaim

**Technical Editor**

Assoc. Prof. Dr. Adham Muhammad Ali Hamawiya

**Associate Editor**

Dr. Nursafira Binti Ahmad Safian  
Dr. Muhammad Anwar Bin Ahmad

**Language Assessor**

Dr. Abdulrahman Alosman

**Editorial Boards**

Prof. Dr. Ahmed Ibrahim Abu Shouk  
Prof. Datin Dr. Rusni Hassan  
Prof. Dr. Mohamad Akram Laldin  
Prof. Dr. Yumna Tarif Khuli  
Prof. Dr. Asem Shehadah Ali  
Prof. Dr. Fuad Abdul Muttalib  
Prof. Dr. Mehmet Ozsenel

Prof. Dr. Ali S. Shayea  
Prof. Dr. Akmal Khuzairy Abd. Rahman  
Prof. Dr. Ahmed Ragheb Ahmed Mahmoud  
Assoc. Prof. Dr. Abdulrahman Helali  
Dr. Abdulrahman Alhaj  
Dr. Marwa Fikry  
Dr. Homam Altabaa

# At-Tajdid

A Refereed Intellectual Biannual

## Research and Studies

- ❖ Parenthood Through Breastfeeding: Its Ruling and Effects  
Majid bin Mohammed bin Salem Al Kindi  
Muhammad Said bin Khalil Al-Mujahed
- ❖ The Impact of Al-Khattābī's Distinction between Attribute (*Na'at*) and Description (*Ṣifah*) in His Treatise 'Bayān I'jāz al-Qur'ān'  
Heba Majdulddin Sbahi  
Mohamed Abdellatif
- ❖ Religious Tendency in the Collection of '*Aḥdath al-Layl*' (The Latest Night) by Muhammad Al-Muqrin: An Analytical Study  
Noura Hamid Hamdi Al-Kakabi
- ❖ The Guarantee of Goods Transported by Sea in Ibadī Jurisprudence through the Book '*Bayān al-Shar'*' by Al-Kindī (d. 508 AH/1115 AD): A Foundational and Applied Study  
Mahmood Said al Awaidi  
Anke Iman Bouzenita
- ❖ Financial Independence of Working Wives: An Evaluative Study  
Zainab Zakaria Ali Al-Maabada
- ❖ Rejected Hadiths that Include Great Rewards for Simple Deeds in the Book '*al-Majrūhīn*' by al-Imam Ibn Hibbān  
Muhammad Jihad Albanna  
Fathiddin Beyanouni  
Lilly Suzana Shamsu
- ❖ The Political Jurisprudential Heritage of the Ibadis Regarding the 'Iman': His Attributes and Competencies  
Sulaiman Hamed Humaid Altoqui
- ❖ The Terminology in Ibadī Thought and Its Active Role in Muslim Unity  
Ahmed Salim Moosa Alkharusi
- ❖ The Hanafī Approach to Differentiating and Combining Issues in Endowments (*Waqf*) and Wills (*Waṣīyyah*)  
Mohannad Fuad Mohammad Estaity
- ❖ Renaissance Rooted in Traditions: A Study in Knowledge Integration  
Khalid Rasheed Al-Adeem
- ❖ Considering the *Maqāṣid al-Sharī'ah* (Objectives of Shariah) in Contemporary Zakat Collection and Distribution  
Abdulmajid Obaid Hasan Saleh  
Azman bin Mohd Noor  
Younes Soualhi

